

البرلمانية



نائب وزير

عن فريجي المعاهد الصحية يعلن

■ في المتوقع أن يرد اللواء الركن محمد ناصر أحمد وزير الدفاع على تساؤل للاح عبد الباقى دعيش عضو مجلس النواب جاء فيه: منذ ما يقارب العقد والنصف من السنين وعدد من منسوبي الخدمات الطبية العسكرية خريجي المعاهد الصحية العاملين في محافظة عنق بمستشفى باصهيب العسكري ومستشفى صلاح الدين ومستشفى عبود، يتابعون مستشفياتهم في الخريف ومستشفياتهم المالية القانونية، ونسوية وضعهم أسوة بزملائهم خريجي المعاهد

الصحة العاملين ببقية المستشفيات العسكرية في محافظات عدن، إلا أنهم وحتى يومنا هذا لم يتأهلوا حقوقهم القانونية المستحقة. فما تفسيركم لما حل هؤلاء من ضمهم ونظم وعدهم ما يقارب ٦٠ كائناً، وإلى متى يجب عليهم أن يمضوا وينظروا لنيل حقوقهم مع العلم أن بعضهم قد قضى نحبه، والبعض الآخر من أجل إلى القاعد، وآخرين تركوا العمل محبطين بعد إخفاق المناقصات، والغالبية منهم ما زالوا صامدين في العمل وينتظرون العدالة والإنصاف ■

النائب الكسادي: الوحدة خيار ثابت لا مساومة حولها



■ قال قاسم الكسادي -عضو مجلس النواب أن ما تقوم به العناصر الخارجة على القانون من أعمال المازومة التي تسعى إلى إثارة التفرقة العنصرية الإقليمية والتعصبية وإشعال الفتن بين أبناء الوطن الواحد لن تستطيع أن تحقق المرامي والمخططات للنيل من الوحدة اليمنية كونها لا تمتلك أي تأخير أو قبول لدى الجماهير اليمنية التي تمثل الوحدة خيارها وثابتاً وطنياً لا يتنازل عن إعادة عجلة التاريخ إلى الخلف وهم بذلك وهمون.

وأشار الشيخ قاسم الكسادي إلى المحاسن والإنجازات العملاقة في مجالات التنمية والخدمات والبناء التي تحققت في عهد الوحدة المباركة وإيضاً الإنجاز الديمقراطي الذي جاء كبريد للوحدة منذ ميلادها في ٢٢ مايو ١٩٩٠م الجيد.

معبراً في الوقت ذاته عن شكره واعتزازه بالموافق الوطنية المشرفة التي سجلها أبناء مديرية سباح - يافع في محافظة أبين - التي ينتمي إليها - وذلك في صف الوحدة والالتفاف حول قيادة الوطن التاريخي زعامة الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله.

يترجمون الأصوات النشاز ويحملون بماضٍ انحدر وهو إلى مزيلة التاريخ، كي يباشر البرلمان إجراءاته الدستورية والقانونية في هذا الاتجاه لرفع الحصانة عنهم.

ودعا فؤاد عبد الكريم عضو مجلس النواب إلى ضرورة الإصطفاف الوطني لإجهاض كل الدعوات المحاكاة للأضرار بالوطن، والعمل الجاد على نشر ثقافة التسامح وحث روح الولاء لهذا الوطن المعطاء الموحد أرضاً وإنساناً.

وتسأل العزاني: إذا لم يهتم البرلمان بمثل هذه القضايا المحسنة المحسنة العنصرية المسيئة للوطن، فما هي امتداته إذا؟

مشيراً إلى ضرورة قيام البرلمان بدوره الرقابي ومتابعة الجهات المختصة بتنفيذ القوانين الرادعة لعناصر الدساس والمؤامرات الذين لا يحول لهم الحياة إلا في أحضان الفتن والضغائن والافتقار.

داعياً البرلمانين إلى توعية المواطنين بخطورة تلك المخططات التي تسعى العناصر المازومة إلى تحقيقها على الواقع من خلال التعبير ببعض الأشخاص السبساء واستغلال ظروفهم للزج بهم في أعمال فوضوية وتخريبية. مشيراً إلى أن الشعب اليمني لن يتنازل عن إرادته وموقفه من وحدته ولن يتسامح مع مروجي ثقافة الكراهية ودعاة التشرذم ومثري الفتن. ■

«الميثاق» تسأل النواب: ما دوركم.. وأين تذهبون؟

هل يستغل النواب إجازاتهم في مهام ومسؤوليات لا تقل أهمية وشأناً عما يقومون به في جلسات البرلمان أيام فترات الانعقاد؟ ما الذي يفعله، أو ما يجب أن يفعله أعضاء البرلمان خارج فترات الانعقاد وبعيداً عن الجلسات النيابية؟ في الاستطلاع التالي نسأل النواب: ماذا تفعلون وأين تذهبون، وما دوركم في مثل هذه الظروف والأحوال والأوقات التي يعيشها الوطن والمواطن؟

فيصل عساج

التقييب: علينا أن نلتزم بالشارع.. وألاً نهدأ من التخريب

العزاني: شخصيات برلمانية تترجم الفوضى.. وعلى البرلمان أن يتخذ موقفاً

فؤاد عبد الكريم: موقفنا ناخبين.. وعلياً أن نصطف

الناحية: يجب رفع الحصانة عن هؤلاء.. والإجتماع الجهاير

في البدء أشار النائب محمد صالح الناحية إلى أن النواب يفترض عليهم أن يقضوا إجازاتهم في دوائهم لنشر ثقافة المحبة والمودة بين أبناء الدوائر وتوعية الدعوات المناطية والتشطيرية.. منوهاً إلى أنه يفترض عكس الموقف البرلماني تجاه مخبري الأزمات والفتن على الواقع، وتقديم الصورة الحقيقية للمرامي الخبيثة التي يسعى لها بعض المازومين من خلال لقاء النواب بجماهير الشعب وتلمس همومهم والاستماع إليهم عن قرب ورفع التقارير باحتياجاتهم.

وقال الناحية: إن البرلمان لن يتوانى في اتخاذ الإجراءات الدستورية تجاه المازومين، مطالباً بسن قانون يجرم المساس بالنواب الوطنية.. وكذلك رفع الحصانة عن النواب الذين يسعون لزعزعة الأمن والاستقرار داخل البلاد من خلال قيامهم بثقافة الحقد والسعي وراء الفوضى والتخريب والتخريب بالبسطاء.

وإجابات

■ إلى ذلك أشار محمد صادق التقييب إلى أن مجلس النواب يمثل الشعب ومكانته في الأوساط الاجتماعية محل ثقة والمبدئي والالتقاء بالمواطنين ومناقشة أوضاعهم وتنبيههم إلى ضرورة العقلة والحد من المخطط التخريب الذي تسعى بعض العناصر الخارجة على القانون إلى تنفيذ عن طريق الترويج لثقافة العنف والكراهية والتخريب على التخريب والفوضى والتسامي في الإساءة على النواب الوطنية.

وقال التقييب: هناك عناصر الفت العيش في الصراعات وإثارة الفتن واستغلال الأخطاء أو الممارسات من بعض المسؤولين

وتوظيفها لصالح المشروع الاجرامي، وهذا ما يفترض أن يعرفه المواطنون ويتنبهون له مبكراً من أجل التصدي لهم وإنشال مخططاتهم التامرية.

داعياً إلى التكاتف والتعااض من أجل الوطن ووحدته وأمنه واستقراره، وعلى الجهات التنفيذية تفعيل القوانين النافذة ومحاسبة ومعاقبة المخلين بامن الوطن والعابثين بمقدراته.. منوهاً إلى أن الشعب يعي مهمته تجاه وحدته التي تحققت بإرادة شعبية خالصة، وأنه كفىل يردع كل من تسول له نفسه الزايدة بها أو التسمادي عليها، فهي المصير الذي اختاره الشعب وقدم من أجله الغالي النفيس.

ووفقاً للنائب فؤاد عبد الكريم فإن المهمة التي يقوم بها مجلس النواب واضحة تماماً تجاه الفوضى، فالنواب جزء من هذا الوطن وموقفهم موقف ناخبين تجاه الوحدة الوطنية، فالوحدة - بحد قوله - قبر ومصير، وأصبحت بفضل الله ومن ثم الشعب أرسخ من الجبال الرواسي، ولا يمكن للمتأمرين أن يزعموا من مكانتها في أفئدة الجماهير أو يشوهوا عظمتها في نفوسهم ووجدانهم.

منوهاً إلى ضرورة أن تقدم وزارة العدل طلباً بسحب الحصانة عن النواب الذين

ووفقاً للنائب فؤاد عبد الكريم فإن المهمة التي يقوم بها مجلس النواب واضحة تماماً تجاه الفوضى، فالنواب جزء من هذا الوطن وموقفهم موقف ناخبين تجاه الوحدة الوطنية، فالوحدة - بحد قوله - قبر ومصير، وأصبحت بفضل الله ومن ثم الشعب أرسخ من الجبال الرواسي، ولا يمكن للمتأمرين أن يزعموا من مكانتها في أفئدة الجماهير أو يشوهوا عظمتها في نفوسهم ووجدانهم.

منوهاً إلى ضرورة أن تقدم وزارة العدل طلباً بسحب الحصانة عن النواب الذين

مقرر لجنة الدفاع والأمن في البرلمان: سنناقش «قانون مكافحة الإرهاب» وبصدد دراسة مشروع «قانون الاختطاف والتقطيع»

■ دعا الجميع إلى الوقوف جنباً إلى جنب مع الأجهزة الأمنية للحفاظ على أمن واستقرار البلاد.. وأكد على أن التنمية والاستثمار مرهونة بإيجاد جانب أمني قوي.. ونوه إلى أن لجنة الدفاع والأمن في مجلس النواب ستسعى إلى إقرار قانون يضع حداً للتمادي على التوابت الوطنية.. وقضايا أخرى استخلصناها من حوارنا مع النائب أحمد ناصر شايع مقرر لجنة الدفاع والأمن في البرلمان:

لقاء: المقرر البرلماني حمل السلاح في المدن أصبح ممقوتاً لدى المواطنين

■ ما المقصود من كوننا نحن في وزارة الدفاع والداخلية ودائماً ما نناقش معهم قضايا أمنية فمخلاً ثم الجلوس معهم قراءة أسبوعين أو أكثر لمناقشة الأوضاع المقطعين وخروجنا بتقرير وتم مناقشته في قاعة البرلمان وتمت معالجة حالات كثيرة من المقطعين ويستكمل البقية وفقاً لتوجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية.

■ هناك مصادرة للأسلحة في مداخل المدن أم أن هناك إجراءات متبعة؟

■ وزارة الداخلية وضعت محلات عند مداخل المدن لحفظ أسلحة المواطنين الداخلين إلى المدن ومنح أسناد بذلك وعند العودة يأخذ كل شخص سلاحه وفقاً للسند.

هل مجلس يأخذ كل شخص سلاحه وحمل السلاح؟

■ أحب أن أنوه إلى أن مجلس النواب لم يعرقل أي قانون سيخدم المصلحة الوطنية وبما في ذلك قانون حيازة وحمل السلاح.

الراجحون في الحصانة

■ يطالب برلمانيون برفع الحصانة عن عدد من النواب يتزعمون عصابات قوسوية وتخريبية، ولا تعرف من يطالب البرلمان في هذه الحالة وهم المعنيون بالامر دون غيرهم؟

رئاسة المجلس لأسباب يعملها الراجحون في الحصانة:

إذا كان الأمر كذلك فالملطوب من النواب الذين يطالبون غير الصحف برفع الحصانة عن آخرين أن يقولوا في قاعة البرلمان وليس خارجه، فهناك تكمن العلة والدواء. ■

من الراحة جلسات المجلس

مادة ٨٣: يشترط لصحة جلسات مجلس النواب حضور أكثر من نصف أعضائه عن استبعاد الأعضاء الذين أعلن خلو مقاعدهم وتصير القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين إلا في الحالات التي يشترط فيها بموجب الدستور أو اللائحة أغلبية خاصة وعند تساوي الأصوات يعتبر موضوع المناقشة مرفوضاً في نفس الدورة وتكون له أولوية العرض على المجلس في حالة تقديمه في دورة انعقاد أخرى.

مادة ٨٤: مجلس النواب في حالة انعقاد دائم ما عدا شهري الإجازة، ويعقد المجلس جلساته لمدة أربعة أسابيع في كل فترة انعقاد وبقربها لمدة أسبوعين، وله أن يعدل ذلك كل ما دعت الحاجة.

مادة ٨٥: عند انعقاد المجلس في جلسة سرية تخلق قاعته وشرافته من رخص لهم بالدخول، ولا يجوز أن يحضر الجلسة أحد من غير الأعضاء إلا بقرض لهم المجلس بذلك من موظفي المجلس أو خبرائه، والمجلس لا يقرر تدوين محضر الجلسة أو إداعة قراراتها، وتعدو الجلسة علنية بقرار من المجلس إذا زال سبب انعقادها سرية، ويتولى تحرير محضر الجلسة من تختاره هيئة رئاسة المجلس ويحفظ هذا المحضر بمعرفه هيئة الرئاسة، ولا يجوز لغير الأعضاء أو من صرح لهم بالحضور الاطلاع عليه، والمجلس في أي وقت أن يقرر نشر هذا المحضر أو بعضه.

إن الوحدة جاءت وتحققت كترجمة لأهداف الثورة اليمنية المباركة» سبتمبر وأكتوبر..

